الأنباء
الخميس 10 يناير 2013

عتب على إيران الصديقة والشقيقة بسبب طائرة «أيوب»

سليمان يجهض مشروع عون الأرثوذكسي بالضربة الدستورية وميقاتي وجنبلاط و«المستقبل» يدفنونه بمساعدة المسيحيين المستقلين

الثلوج تغطي قلعة بعلبك البقاعية (محمود الطويل)

اللجنة النيابية المصغرة المكلفة بقانون الانتخابات في اجتماع دائم منذ يوم الثلاثاء، ومحور نقاشاتها ما يعرف بـ «القانون الارثوذكسي» الذي يتضمن انتخاب كل طائفة لنوابها، والذي حظي بموافقة لجنة بكركي، اي التيار الحر والمردة ثم انضم اليها حزبا الكتائب والقوات اللبنانية ان لم يكن عن قناعة، فمن قبيل احتواء المزايدات العونية، مسيحيا.

وأيد الشريكان الشيعيان القانون الذي يعتبره العماد ميشال عون خشبة خلاصه، حزب الله أيد بحماس، على اعتبار ان كتلة العماد عون هي بالنسبة للحزب اشبه بغمامة هارون الرشيد، «اينما ذهبت، فخراجها عائد اليه»، وحركة امل بحياء حيث ان رئيسها نبيه بري ما انفك يصدر التأكيد تلو التأكيد، على التزامه بالاجماع المسيحي، مع الايحاء بأن للاجماع شروطا ومقاييس، علما ان نائبه فريد مكاري لا يرى احزاب لقاء بكركي ممثلة لكافة المسيحيين.

الى ذلك بات اعتماد الفرقاء من 8 و14 آذار، الذين اضطروا لقبول «الارثوذكسي»، تجنبا لمزايدات العماد عون على عزم «المستقبل» ووليد جنبلاط، فضلا عن الوسطيين، اسقاط المشروع المناهض للعيش الوطني المشترك.

وقد زار جنبلاط صديقه نبيه بري في عين التينة مساء الثلاثاء وعرضا معا مستجدات قانون الانتخابات، وموقف جنبلاط واضح ومعلن ضد هذا القانون، ولا يبزه رفضا له الا تيار المستقبل، الذي اقترح عبر برنامج ساخر للاعلامي نديم قطيش من تلفزيون المستقبل اعتماد الابراج كقاعدة للانتخاب وليس الطائفة او المذهب، وعلى اساس ان الابراج تتجاوز المذاهب والطوائف، وتعفي لبنان من سمة التخلف الذي سيلحقه به هذا القانون في حال اقراره، ولم ينس قطيش ان يحذف برج الاسد من المعادلة الانتخابية.

عون يتوعد السنيورة بـ «هدية كبيرة» ويصف المعارضين بالمتخلفين عقلياً

لكن تصدر المشروع الارثوذكسي، للمشاريع الاخرى المطروحة، لا يعني انه بات بمثابة القضاء والقدر لاعتبارات عدة ابرزها ان الفرقاء المسيحيين انفسهم لم يقولوا كلمتهم الاخيرة بعد، فرئيس القوات اللبنانية سمير جعجع، لن يخرج من التحالف مع تيار المستقبل من دون تأمين الحليف البديل، وهو غير متوافر في المنظور، والنائب وليد جنبلاط رفضه مسبق للمشروع الذي هو في الاساس من اختراع النائب السابق ايلي الفرزلي، القريب من فريق 8 آذار.

وفي معلومات لـ «الأنباء» نقلا عن اوساط متابعة ان الرئيس ميشال سليمان لن يسجل على عهده، اجراء انتخابات يحظر فيها على المسلحين انتخاب نائب مسيحي، او العكس، وهو الاستقلالي الدستوري الجذور، ولو اضطره الامر الى الطعن بهذا القانون، حال اقراره امام المجلس الدستوري، بوصفه حالة غير ميثاقية، فضلا عن ان اجراء الانتخابات على اساسه سيشكل فرصة لاحصاء التعداد المسيحي في لبنان، لاول مرة منذ 1934، أفضل ان يبقى عمل المقاومة سريا، وإذا أعلن فعلى الأقل اطلاع رئيس الجمهورية قبل اعلانه اذا لم نقل قبل اطلاق هذه الطائرة ولا أرى انه كان يجب على ايران الدولة الشقيقة والصديقة ان تعلن عن حصولها على صور الطائرة في حين ان رئيس جمهورية لبنان لا علم له في الموضوع.

بدوره، رئيس الحكومة نجيب ميقاتي شدد على أهمية الوصول الى قانون انتخاب يحقق تمثيلا عادلا لكل الطوائف والشرائح اللبنانية ولم يخف في تصريح لـ «النهار» تحفظه على «المشروع الأرثوذكسي» والذي قد يفتح الباب أمام ما قد يفتح شهية دعاة المثالثة بين الطوائف اللبنانية، بدلا من المناصفة القائمة، لاحياء هذا الطرح المردود المصدر والاساس الى العاصمة الايرانية.

والراهن ان الرئيس ميشال سليمان لم يتردد في رفض هذا المشروع وقال لموقع «الأنباء» الناطق باسم الحزب التقدمي الاشتراكي، انه قد تكون هناك بعض الأمور الايجابية في هذا المشروع كالنسبية على الدائرة الواحدة الا ان التفاصيل غير واضحة لذلك أجد القول بأنني أتمنى الا يكون هذا الاقتراح او قانون 1960 معدلا او الدوائر الصغرى او اي طرح آخر مخالفا للدستور، كي لا يتعرض للطعن لاحقا امام المجلس الدستوري.

ورأى سليمان ان المخرج الأمثل من الانقسام الحاد يكون من خلال مناقشة مشروع القانون الذي أقرته الحكومة وتطويره ليقترب من ان يكون مختلطا بين النسبي والأكثري ليلاقي هواجس الجميع.

وتناول الرئيس سليمان موضوع طائرة الاستطلاع بلا طيار «أيوب» التي أطلقها حزب الله فوق اسرائيل فاعتبر ان اسرائيل لم تتركنا يوما من دون انتهاكات وخروق، لكنني كنت مطالبة البعض بموضوع المثالثة مستقبلا، ما قد ينعكس سلبا على المسيحيين.

نائب رئيس مجلس النواب فريد مكاري، قال من جهته انه لا يوافق رئيس المجلس على اعلان موافقته المسبقة على ما يقرره الزعماء المسيحيون وممثلوهم الذين يجتمعون في بكركي فهم ليسوا جميع المسيحيين ويعرف الرئيس بري والجميع ان غالبية المسيحيين تتكون من مستقلين ولا تختصرهم أربعة أحزاب، وأعلن رفضه المشروع الأرثوذكسي الذي يمزق النسيج الاجتماعي بين اللبنانيين فضلا عن عدم دستوريته وقانونيته.

النائب القواتي انطوان زهرة قال من جهته ان «القوات» تتفهم موقف تيار المستقبل الرافض للنسبية، الا انه عندما طرح مشروع اللقاء الأرثوذكسي وجدنا من خلاله ان هناك امكانية لتأمين المناصفة من دون مكبلات لذلك ارتأينا السعي لاقناع كل اللبنانيين به، وبأن صحة التمثيل لا تنال من أحد رغم ان تيار المستقبل يعتبر ان المشروع الأرثوذكسي عودة الى تصنيف الناس على أساس مذهبي وطائفي وهو أمر تجاوزناه فعلا في انتفاضة الاستقلال.

العماد ميشال عون الذي يعتبر نفسه منتصرا بمشروع القانون الأرثوذكسي شدد بعد اجتماع كتلته النيابية على التمسك به، حاملا بشدة على رئيس كتلة المستقبل فؤاد السنيورة.

وقال عون: نحن لا نقبل بأقل من حقوقنا، الكتائب أيدت المشروع والقوات أيدت والحلفاء (حزب الله وأمل) أيدوا ثم توجه الى الرئيس السنيورة بالقول: من أنتم لتنكروا حقنا؟ إذا أنت ترفض اعطائي حقي، ان حقي بـ 64 نائبا (مسيحيا) ولا أقبل بأقل، نحن لا نعيش على مزاج السنيورة الذي له بعد هدية كبيرة عندنا قريبا ان شاء الله، أنا لا أريد نائبا درزيا أنتخبه كمسيحي ولا نائب شيعي ولا نائب سني ولا أقلوي، أريد ان ينتخب كل واحد نائبه، هناك تخلف عقلي لدى من نتحدث اليهم. لكن النائب وليد جنبلاط وبعد لقائه بري قال في نهاية الأمر.. هناك ثابت أساسي ووحيد، وكلنا متفقون عليه ومجمعون، ألا وهو اتفاق الطائف.

وأضاف: من حين لآخر نسمع أفكارا غريبة عجيبة، تنسف اتفاق الطائف، وهذا ما لا نقبل به. الاولوية تبقى دائما للطائف.

وقال انه بحث مع الرئيس بري كل المواضيع، «وأكدنا على الوحدة الوطنية وعلى معالجة أمر المهجرين السوريين». وأضاف: ما يجري اليوم في سورية أكبر بكثير مما نتصور ولا نستطيع نحن أن نقدم فيه أو نؤخر.

هناك صراع دول هدفه تحطيم دولة مركزية اسمها سورية، بغض النظر عن طموحات الشعب السوري المشروعة، لكنني أخشى أن ندخل في «الفوضى الخلاقة، حسب تسمية وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كونداليزا رايس.

● بيروت ـ عمر حبنجر

أكد أن حل أزمة النازحين بإعادتهم إلى بلادهم!

الفرزلي لـ «الأنباء»: أمام القادة المسيحيين فرصة أخيرة لاستعادة المناصفة

ايلي الفرزلي

رأى نائب رئيس المجلس النيابي الاسبق ايلي الفرزلي ان القانون الاورثوذكسي الذي ينسب اليه اتى نتيجة أسباب موجبة تجعل من المناصفة بين المسلمين والمسيحيين مناصفة فعلية وليست رمزية، وبالتالي فإن اي قانون يحسن من ظروف التمثيل المسيحي وفقا لروحية الطائف والنص الدستورية، سيتعاطى معه اعضاء اللقاء الارثوذكسي بايجابية كبيرة، معتبرا بالتالي انه لا يمكن لأي مشروع قانون سواء أكان مشروع الهيئة الوطنية اي قانون بطرس ام غيره من مشاريع القوانين المطروحة ان يغتال القانون الارثوذكسي كونه الوحيد القادر علي استيلاد 64 نائبا في كنف المسيحيين وليس في كنف غيرهم من المذاهب والطوائف اللبنانية.

ولفت الفرزلي، في تصريح لـ «الأنباء»، الى انه من الخطأ المقارنة بين السيئ والاسوأ، اي بين قانون فؤاد بطرس وقانون الستين، اذ على جميع القيادات المسيحية وتحديدا المارونية منها ان تبحث بالاقتراح الابعد مدى لمصلحة المناصفة الفعلية على قاعدة وقف عملية السطو على حقوق المسيحيين المتساوية بموجب النص الدستوري مع حقوق المسلمين، وبالتالي فإن ايا من القادة المسيحيين لن يستطيع ان يتحمل تبعة عدم تماشيه مع اقتراح اللقاء الارثوذكسي، وان يقف امام الرأي العام المسيحي بصورة المشارك في عملية السطو على حقوقه الدستورية، مشيرا الى انه امام القادة المسيحيين فرصة اخيرة لن تتكرر لاعادة الاعتبار الى التوازن الصحيح والفعلي بين المسلمين والمسيحيين في المجلس النيابي، وعليهم بالتالي تقع المسؤوليات الجسام في تحديد مستقبل الوجود المسيحي في لبنان وسائر المشرق العربي.

وردا على سؤال، اكد الفرزلي انه وعلى الرغم من زحمة المتنافسين على رفض قانون الستين، وعلى الرغم من عودة اللجنة النيابية الفرعية الى الانعقاد، مازالت هناك شريحة سياسية واسعة تعمل على اضاعة الوقت كي تتمكن لاحقا وتحت عنوان ضيق الوقت اقتراح اعادة اعتماد القانون الحالي، وهو ما لن ترضى به سائر الشرائح السياسية الاخرى لأنه ليس من السهل ارتكاب جريمة بهذا الحجم بحق المكون المسيحي في لبنان والغاء وجوده على جميع المستويات وتحديدا على المستوى السياسي، معربا في المقابل عن تفاؤله لجهة اقتراب المجلس النيابي من اقرار مشروع اللقاء الارثوذكسي بعد ان ابدى كل من حزب الكتائب والقوات اللبنانية موافقته عليه.

وبالانتقال من ازمة قانون الانتخاب الى ازمة النازحين من سورية، لفت الفرزلي الى ان هذا الملف سيرتب على لبنان نتائج خطيرة لن يكون بمقدوره ان يتحمل اوزارها وتداعياتها ليس فقط على المستويين الاقتصادي والاجتماعي انما ايضا على المستويات الاكثر خطورة وهي الامنية والجنائية والديموغرافية، بمعنى آخر يعتبر الفرزلي ان هذا الكم المخيف من النازحين باتجاه لبنان اكبر من جهوزية الحكومة اللبنانية، وهو بالتالي بحاجة الى جهوزية اقليمية تحول دون انحراف النزوح عن مساره الطبيعي والانساني وتحوله الى عامل تفجير للساحة اللبنانية، خصوصا ان غالبية الجنايات التي تحصل على الاراضي اللبنانية من خطف وقتل وسرقات تقوم بها عناصر من النازحين.

وردا على سؤال، لفت الفرزلي الى انه لابد من ايجاد حل سريع لازمة النازحين، والا فإن لبنان سيكون على موعد مع الاسوأ، مستدركا بالقول ان الحل الاساسي والرئيسي يكمن في عودتهم الى بلادهم على ان يتقدم من يشعر بوجود خطر عليه بطلب جلي وواضح الى السلطات اللبنانية المختصة يطلب فيه ابقائه مؤقتا على الاراضي اللبنانية شرط ان تتحقق القوى الامنية من صحة ما جاء في طلبه، منبها من مخاطر ترك لبنان ساحة مفتوحة امام من يشاء استباحتها امنيا وتفجيرها طائفيا ومذهبيا.

● بيروت ـ زينة طبارة

واشنطن ترصد 10 ملايين دولار لاعتقال قتلة ديبلوماسي بالسودان

دبي ـ سي ان ان: اعلنت الولايات المتحدة امس الاول عن رصد مكافأة قدرها 10 ملايين دولار للقبض على سودانيين فارين ادينا بقتل ديبلوماسي اميركي وسائقه في السودان عام 2008.

وقتل الاميركي جون غرانفيل الذي كان يعمل في الوكالة الاميركية للتنمية الدولية وسائقه عبدالرحمن عباس رحمة عندما هاجم مسلحون سيارتهما عقب الاحتفال برأس السنة بالخرطوم في 2008.

واعلنت وزارة الخارجية الاميركية في موقعها الالكتروني عن مكافأة قدرها 10 ملايين دولار لمن يدلي بمعلومات تؤدي لاعتقال كل من عبدالباسط حاج الحسن حاج حمد ومحمد مكاوي ابراهيم محمد وهما ضمن خمسة اشخاص ادانتهم محكمة سودانية عام 2009 بقتل غرافيل.

وقضت المحكمة بعقوبة الاعدام على اربعة من المتهمين الا انهم تمكنوا من الفرار من السجن في يونيو عام 2010 واعيد اعتقال احدهم فيما نقلت تقارير مقتل آخر في الصومال عام 2011.

ويعتقد ان مكاوي الذي قاد الهجوم على غرانفيل يشتبه بان له صلات بتنظيم القاعدة في ارض بلاد النيلين وحمد يتواجدان في الصومال بحسب الخارجية الاميركية.

وزير الخارجية التونسي: هناك استهداف إعلامي وسياسي لشخصي ولهذه الحكومة

القاهرة ـ د.ب.أ: وصف وزير الخارجية التونسي رفيق عبدالسلام، الجدل السياسي والإعلامي الكبير الذي أثير مؤخرا في تونس حول ما سمي بـ «قضية الشيراتون» بأنه «زوبعة في فنجان».

وقال في تصريحات لصحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية نشرتها أمس: «هذه مسألة مفتعلة من أولها إلى آخرها، وهي جزء من الاستهداف الإعلامي والسياسي لوزير الخارجية ولهذه الحكومة، حتى يشغلونا عن ضرب مواقع الفساد والمفسدين».

وحول الوضع في تونس، قال وزير الخارجية انه ليس من المنتظر أن تحصل تغييرات اقتصادية وتنمية كبيرة خلال ستة أشهر أو سنة أو سنتين.

وأضاف: «نكون غير صادقين أو واقعيين مع شعبنا وأنفسنا إذا قلنا إننا يمكن أن نحل هذه المشكلات التي تراكمت لعقود طويلة في ظرف وجيز».

كما أشار إلى أن القوى الغربية أكثر إيجابية في التعامل مع المتغيرات في المنطقة العربية، موضحا أن «هذا هو الوضع الطبيعي، لأن تجميد وتعطيل هذه الحركة السياسية ستكون لهما تداعيات خطيرة على الأوضاع الاقتصادية والتنموية والاستقرار العام في المنطقة».

حزب إسلامي جزائري يعلن تأييده لترشيح بوتفليقة لفترة رئاسية رابعة

الجزائر ـ أ.ش.أ: أعلن أحد قادة الأحزاب المحسوبة على حركة الأخوان المسلمين في الجزائر تأييد حزبه لترشيح الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة لفترة رئاسية رابعة تبدأ من شهر ابريل عام 2014.

وقال عمار غول رئيس حزب «أمل الجزائر» (تاج) في تصريحات نشرتها صحيفة «النهار الجديد» الجزائرية امس إن حزبه يؤيد ويدعم بوتفليقة لفترة رئاسية رابعة إذا ما قرر الترشح.

وأضاف «في حال موافقة الرئيس الجزائري على الترشح لفترة جديدة، فلن أترشح أمامه بل سأسعى إلى دعمه والوقوف بجانبه».

ويعد تصريح عمار غول الذي يرأس وزارة الأشغال العمومية في الحكومة الجزائرية الحالية أول دعوة تأتي من رؤساء أحد الأحزاب المحسوبة على التيار الإسلامي لتأييد بوتفليقة (75 عاما) للترشح لفترة جديدة بعد أن روج المقربون منه لرغبة مفترضة لديه في الترشح لولاية رابعة في انتخابات الرئاسة المنتظرة ربيع عام 2014.

وكان النائب البرلماني بهاء الدين طلبية أحد قادة حزب جبهة التحرير صاحب الأغلبية في مجلس النواب الجزائري قد نشر إعلانا أواخر شهر نوفمبر الماضي على صفحة كاملة في جريدة «الخبر» واسعة الانتشار يدعو بوتفليقة إلى الترشح لولاية رابعة واعتبر صاحب الحملة وهو نائب رئيس الكتلة البرلمانية للحزب أن «المشوار والعهد بين الشعب ورئيسه لم ينته بعد والذي بدأ عام 1999 لم ينته بعد».

تقرير إخباري

«جولة الأرثوذكسي» انتهت قبل أن تبدأ: مسيحيو 14 آذار فاجأوا «المستقبل».. وسليمان فاجأ الجميع

في سياق معركة قانون الانتخاب التي تجري على جولات متلاحقة، متنقلة بين الأكثري والنسبي وخليط من الاثنين، كانت «جولة مشروع اللقاء الأرثوذكسي» الأسرع زمنيا والأكثر اثارة سياسيا، فهذه الجولة التي يبدو أنها انتهت قبل أن تبدأ وان هذا المشروع خنق في مهده، لم تخل من عناصر المفاجأة المتلاحقة وجاءت على الشكل التالي:

1 ـ المفاجأة الأولى جاءت من «مسيحيي لجنة بكركي» الذين عادوا الى الاجتماع بعد خلاف وتوقف، وتوصلوا سريعا الى اتفاق حول «أولوية المشروع الأرثوذكسي» الذي يشكل نقطة التقاء وتقاطع باعتباره الأفضل لتحصيل تمثيل مسيحي صحيح ومناصفة فعلية.

2 ـ المفاجأة الثانية: مسيحيو 14 آذار وخصوصا القوات اللبنانية باعتبار ان الكتائب كانت أكثر حذرا في اندفاعتها نحو المشروع الأرثوذكسي، فاجأوا حلفاءهم لاسيما تيار المستقبل، عندما وضعوا مشروعهم «الدوائر الصغرى» جانبا وانخرطوا مع العماد عون في «لعبة الأرثوذكسي».

كتلة المستقبل ضمنت بيانها انتقادا خفيفا والكتائب عندما أعلنت رفضها لأي قانون يناقض روحية اتفاق الطائف والدستور والعيش المسيحي ـ الإسلامي، وعندما أشارت الى ان «الانجراف في سياسة المزايدة لبعض الأطراف يدفع البلاد نحو مشكلات تعتمد الخيارات الطائفية والمذهبية وتؤدي الى التطرف»، ولكن ما لم تقله الكتلة تقوله أوساط المستقبل معبرة عن تململ ازاء موقف حلفائها المسيحيين الذين لم ينسقوا خطوتهم المستجدة معهم بعدما كان جرى تنسيق سابق حول «مشروع الدوائر الصغرى» والذين وقعوا في خطأ التقدير، اذ راهنوا على ان موافقتهم على المشروع الأرثوذكسي ستحرج عون أمام حزب الله، ولكن ما حصل ان هذه المناورة أدت الى احراج «المستقبل» الذي يعارض المشروع الأرثوذكسي بقوة ولا مجال لأن يناور في شأنه حتى اعلاميا، وهذا الانتقاد يسمع ايضا في دوائر الأمانة العامة التي تعتبر ان السير في المشروع الأرثوذكسي سيدفع باتجاه «تطييف الانتخابات» ويلحق الأذى السياسي والمعنوي بتحالف 14 آذار السياسي والقائم في جوهره على فكرة الشراكة المسيحية ـ الإسلامية وعلى تقديم المصلحة اللبنانية على المصلحة المسيحية.

3 ـ المفاجأة الثالثة: الثنائي الشيعي (حزب الله ـ أمل) يوافق على «المشروع الأرثوذكسي» انسجاما مع موقف سابق معلن: حزب الله كان أعلن أنه مع اي قانون يؤيده عون، والرئيس بري كان أعلن انه مع اي قانون يوافق عليه المسيحيون، ولكن هذا الموقع الشيعي ـ الذي أوحى لوهلة أولى بأن التقاء مسيحيا ـ شيعيا يمكن ان يتحقق حول قانون الانتخابات، وان هذا الالتقاء يضع حجر الأساس لمرحلة مقبلة من خلط الأوراق، مرحلة لا يعود فيها هذا التصنيف والفرز بين 8 و14 آذار قائما ـ لا يعبّر عن الموقف الفعلي والنهائي لدى ركني الطائفة الشيعية، ذلك ان تأييد حزب الله لـ «المشروع الأرثوذكسي» جاء من خلفية «ترييح» الحليف العماد عون مسيحيا مقابل حشر خصومه المسيحيين، مسيحيا وسياسيا داخل 14 آذار، اضافة الى تنسيق معركة قانون الانتخاب في اتجاه «رفع السقف» وبما يؤدي الى ابعاد قانون الـ 60 وتقريب قانون النسبية، أما موقف الرئيس بري الفعلي فهو الموقف الذي أبلغه مساء أمس في عين التينة الى النائب وليد جنبلاط مطمئنا اياه بأن المشروع الأرثوذكسي لن يمر، وهو الموقف الذي يتناغم مع موقف الرئيس ميشال سليمان ويصب عنده، والرئيس بري يعتبر ان قانون الانتخابات هو مسألة ميثاقية تستلزم توافقا وطنيا لا أكثرية عددية ولا يمكنه كرئيس للمجلس الانخراط في جلسة تصويت على القانون يقاطعها الممثلان الأساسيان للسنّة والدروز.

4 ـ المفاجأة الرابعة: الرئيس ميشال سليمان بإعلانه الواضح ان مشروع اللقاء الأرثوذكسي مخالف للدستور (ومثله قانون الدوائر الصغرى وقانون الـ 60 معدلا) وسيكون عرضة للطعن وعدم التوقيع من جانبه، يكون قد فاجأ الجميع وأعاد «الأرثوذكسي» الى نقطة الصفر وأعاد قانون الانتخابات الى «المربع الأول» اي اعتماد مشروع الحكومة (النسبية) أساسا للمناقشات مع تطويره وتعديله ليكون مختلطا بين النسبي والأكثري ومقتربا من قانون فؤاد بطرس وإذا تعذر الاتفاق على مشروع الحكومة معدلا ووصلت المناقشات الى طريق مسدود، تجري الانتخابات على أساس القانون الحالي، قانون الـ 60 أو «قانون الدوحة».

الرئيس ميشال سليمان بموقفه هذا وجه ضربة «دستورية» قاضية لمشروع اللقاء الأرثوذكسي وعلى المستوى السياسي أخرج الموقف الرئاسي بري من دائرة الإحراج وهو في امكانه القول الآن ان الاجماع المسيحي حول «الأرثوذكسي» لم يتحقق (الاعتراض لا يقتصر على الرئيس سليمان وإنما هناك أصوات داخل 8 و14 آذار رافضة لهذا المشروع)، كما أدى هذا الموقف الى اخراج العلاقة بين المستقبل والقوات من «توتر طارئ ومشروع مشكلة».

والأهم ان هذا الموقف أراح النائب وليد جنبلاط وجعله «يتنفس الصعداء» لأن الرئيس سليمان ـ الذي حرص على الإدلاء بموقفه الى جريدة «الأنباء» الناطقة باسم الحزب الاشتراكي ـ يثبت فعلا انه ضنين بالعلاقة التحالفية المتنامية مع جنبلاط التي هي في أساس الكتلة الوسطية التي يراهن على دورها وانتشارها قبل الانتخابات وبعدها، ولذلك فإن رئيس الجمهورية يقف ضد اي فرز طائفي ومذهبي كالذي يكرسه ويعمقه مشروع اللقاء الأرثوذكسي، مثلما انه يقف ضد الفرز والاصطفاف السياسي الحاد القائم منذ سنوات بين 8 و14 آذار وبات عنصر تهديد للاستقرار وعاملا مسببا للجمود والشلل على المستويات كافة.